التطور والتغير وكلما زادت أساليبها وكثر المروى منها وكلما اتخذ هذا المروى – مهما كان قليلاً – أساساً للقياس عليه، كانت اللغة حيّة نامية متحركة. من أجل هذا كان ابن مالك محقّاً الحق كله فى أنه يحترم المسموع ويقيس عليه مهما كان ذلك المسموع، ولو كان بيتاً واحداً، لأن الرواة لم يحيطوا بكل لهجات العرب ولغاتهم حتى يردوا ذلك المسموع القليل، وربما كان لهذا المسموع نظائر كثيرة لم يستوعبها الرواة.

وكان ابن مالك محقّاً أيضاً حينما عنى فى كتبه بنقل لغة لخم وخزاعة وقضاعة وغيرهم لأنه لايوجد المقياس الذى يجعل النحوى يأخذ لغة قبيلة ويرفض لغة أخرى فاللغات للقبائل العربية كلها حجة مهما قال أبو حيان: إن ذلك ليس من عادة أئمة هذا الشأن[1].

وابن مالك لايفرق بين مسموع قليل، أو مسموع كثير فكلاهما يقيس عليه من غير أن يفضل أحدهما على الآخر «فلا النافية للجنس مثلاً عملها فى نظر ابن مالك أكثر من إعمال إنّ مع أنّ (إنْ) عملت نثراً ونظماً و«لا» لم يرد منها صريحاً كما يقول أبو حيان إلا قوله:

تعــزَّ فــلا شيءٌ على الأرض باقــيــا ولا وَزَرٌ مما قــضى اللّهُ واقــيــا

والبيت والبيتان كما يقول أبو حيان لاتبنى عليهما القواعد[2].

ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن المفعول معه سماعى، وذهب غيره إلى أنه مقيس فى كل اسم استكمل الشروط وهو ما اقتضى إيراد الناظم وهو الصحيح[3].

وقوع المصدر المنكر حالاً:

هو عند النحاة مقصور على السّماع. وقاسه الناظم فى ثلاثة: الأول قولهم: أنت الرجل علماً فيجوز أنت الرجل أدباً ونبلاً – والمعنى الكامل فى حال علم، وأدب، ونبل. الثانى: نحو زيد زهير شعراً. الثالث: أما علماً فعالم

(١) الاقتراح: ٢٤.

(٢) الهمع: ٢٤.

(٣) الأشمونى ٢ : ١٤١.